الباب الثاني

دراسات فى علم اجتماع التنمية

الفصل الأول

الاتجاه نحو نقل التكنولوجيا دراسة استطلاعية لبعض العاملين فى المصانع بالجماهيرية العربية الليبية

١- إشكالية الدراسة:-

تطرح قضية نقل التكنولوجيا فى إطار إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلدان النامية، وبالفعل ونتيجة لهذا التفاؤل تدفقت العناصر التكنولوجية إلى البلدان النامية لشق طريقها نحو إحداث التنمية.[١] من المعروف أن الجماهيرية العربية الليبية من المجتمعات التى تتبع سياسة نقل التكنولوجيا، وهو الأمر الذى يعنى تدفق الكثير من عناصرها، وهى عبارة عن سلع تدخل فى نطاق الإنتاج المباشر كالالآت والمعدات.. إلخ، ويطلق على هذا النوع من السلع "الإنتاجية" أو "الإستثمارية".

أما النوع الآخر فهو السلع الإستهلاكية التى تدخل فى نطاق الاستهلاك المباشر الترفى أو الضرورى. الحقيقة أن هذا التقسيم للسلع بين "إنتاجية" و"إستهلاكية" يخفى حقيقة مؤداها أنها جميعًا سلع إستهلاكية تقتطع من دخل المجتمع، هذا بالإضافة إلى أنه يمكن اعتبار العمالة الوافدة إلى أرض الجماهيرية نوعًا من نقل التكنولوجيا.

إذا نظرنا إلى هذه العمالة من زاوية أنها تجسد مهارات وخبرات تتطلبها البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.فإن هذه النظرة قد تثير مشكلة مؤداها:إذا كان هدف الدراسة هو التعرف على الإتجاهات السائدة نحو نقل التكنولوجيا فالعناصر التكنولوجية هنا عبارة عن سلع جامدة "إستهلاكية" و"إنتاجية"

وخبرات ومهارات تتجسد فى القوة العاملة الوافدة إلى أرض الجماهيرية.

إلا إننا فى الحقيقة لا نميل إلى دراسة هذا الجانب رغم إتصاله بموضوع الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا حتى لا تختلط الأمور وتبعدنا عن الموضوع الأساسى للدراسة. لذلك سنكتفى فقط بالتركيز على الإتجاه نحو الموضوعات الجامدة (أى العناصر التكنولوجية المتجسدة فى السلع الإنتاجية والإستهلاكية) فالمفترض فى هذه السلع وخاصة "الإنتاجية" أن تضيف إلى ثروة المجتمع فهى وإن كانت تقتطع من هذه الثروة على المدى القريب، لكن على المدى البعيد تضيف إلى الثروة لأنها كما يقال "سلع إستثمارية"، هذا بالإضافة إلى أن الهدف من استخدام وتشغيل هذه السلع هو التنمية.

من هنا فدراسة الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا هو فى نفس الوقت دراسة للإتجاه نحو التنمية السائدة.

٢- أهداف الدراسة وأهميتها:

ما أهمية هذه الدراسة؟ أو لماذا تجرى هذه الدراسة؟

١- تحاول الدراسة أن تكشف عن التصورات المطروحة من قبل بعض الأفراد عن التنمية والتكنولوجيا، والشروط التى أنتجت هذه التصورات وأعادت إنتاجها.

٢- تدخل دراسة الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا فى الجانب الإجتماعى من الظاهرة، والمعروف أن هناك ندرة فى الدراسات المتعلقة بهذا الجانب بالقياس إلى وفرة الدراسات التى تناولت الجانب الإقتصادى والقانونى والسياسى من الظاهرة.

٣- قد يفيد تحليل بيانات هذه الدراسة فى الإجابة على سؤال مفاده هل التنمية تعنى مجرد تعديل أو تغيير لهياكل المجتمع ومؤسساته وأساليب التفكير والوعى السائدة فيه، بهدف زيادة معدلات الإنتاج وتحقيق الرفاهية للإنسان

وزيادة معدلات الدخل الفردى والقومى؟ أم أن التنمية لها معنى أبعد من ذلك المعنى الإقتصادى الذى ينظر إلى الإنسان بوصفه كائناً إقتصاديًا فقط. والقصد من المعنى الأبعد هو: أى القيم يعيش من أجلها الإنسان؟ بعبارة أخرى هل سمة التقدم والتخلف تقاس بالمعايير التكنولوجية والإقتصادية فقط؟ أم أن هناك معايير أخرى أوسع وذات إعتبار أهم؟ فالدراسة تبحث عن طريق الممارسة الميدانية فى المعايير التى يطرحها أفراد العينة.

٤- إختبار الفكرة القائلة بأن التكنولوجيا ليست مجرد عناصر محايدة، إنما ترتبط بأصول إجتماعية وثقافية وأوضاع إقتصادية، فنقل العناصر التكنولوجية إنما يعنى هنا نقل ظروف وأوضاع المجتمع الذى أنتجها وأبدعها وهو أمر بالطبع لا يحدث[٢] لذلك يرتبط بعملية النقل حدوث إختلالات إقتصادية وإجتماعية وثقافية، تحاول الدراسة أن تتعرف على هذه الإختلالات من خلال دراسة الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا[٣].

٥- التعرف على الأفكار المرتبطة بالتكنولوجيا الشعبية أو التقليدية أو الأقل تطورًا وإمكانية تطوير هذه التكنولوجيا فى إطار إندماجها وتفاعلها مع الأحدث من العناصر التكنولوجية التى يتم نقلها لأن خطورة عدم تحقيق الدمج والتفاعل بين ما هو قائم من تكنولوجيا حديثة وتكنولوجيا تقليدية أو شعبية من أجل إيجاد أو خلق التكنولوجيا الملائمة هو وقوع المجتمع فى أسر الإزدواجية الإقتصادية والإجتماعية بل والثقافية – الأمر الذى يعنى حدوث توترات وصراعات وإنقسامات إجتماعية وطبقية وتفتيت وتفكك المجتمع إلى غير ذلك من الخصائص التى تميز البلدان النامية [٤].

قد تبدو هذه الأهداف طموحة أكثر ما يجب وأكثر مما تحققه دراسة واحدة، لكن الفكرة من طرح هذه الأهداف هو وضع إطار عام لإشكالية الدراسة لإظهار العلاقات والروابط بينها وبين الإشكاليات الأخرى.

٣- مفاهيم الدراسة:

بداية، يمكن صياغة إشكالية الدراسة فى السؤال التالى:

ما الإتجاهات السائدة نحو نقل التكنولوجيا فى الجماهيرية العربية الليبية؟

إذ تأملنا هذا التساؤل نلحظ أن هناك مفهومان أساسيان هما: مفهوم الإتجاه ومفهوم نقل التكنولوجيا، فما هو التحديد النظرى والإجرائى لكل منهما؟

أولاً: التحديد النظرى لمفاهيم الدراسة:

١- **مفهوم الإتجاه:** تعرض مفهوم الإتجاه إلى العديد من التعاريف التى يمكن عرضها على النحو التالى:

أ- "هو ميل الفرد للإستجابة بشكل إيجابى أو سلبى تجاه مجموعة خاصة من المثيرات"

ب- يعرف "البورت" الإتجاه بأنه "حالة من الإستعداد أو التأهب العصبى والنفسى تنتظم من خلاله خبرة الشخص وتكون ذات توجيه تأثيرى أو دينامى على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التى تستثيرها هذه الإستجابة "

ج- الإتجاه هو "تنظيم مستمر للعمليات الإنفعالية والإدراكية والمعرفية حول بعض النواحى الموجودة فى المجال الذى يعيش فيه الفرد "[٦]

د- "عبارة عن استعداد نفسى أو تهيأ عقلى عصبى متعلم للإستجابة الموجبة أو السالبة نحو أشخاص أو أشياء أو موضوعات أو مواقف أو رموز فى البيئة التى تثيرها هذه الإستجابة".

إذا تأملنا هذه التعريفات نلحظ أن مفهوم الإتجاه يتضمن فى الأساس علاقة بين طرفين أحدهما هو الذات والآخر هو الموضوع، ونتيجة لتفاعل الذات مع الموضوع يتكون الإتجاه، بمعنى أن الذات تتشكل عقليًا ووجدانيًا وسلوكيًا

بموضوع الإتجاه، إلا أن هذا التشكيل لا يعنى أن الذات فارغة، والموضوع هو الذى يقوم بملئها، فالذات قبل أن تصطدم بالموضوع كانت لها بنية عقلية ووجدانية وسلوكية تمثل الأساس أو المحدد لأسلوب التفاعل، والأكثر دقة أن نقول هنا أن هذه البنية هى التى تحدد الإستجابة نحو الموضوع.

من هنا فنحن نميل إلى تحديد الإتجاه بوصفه "إستجابة" لأن كلمة "الإستجابة" توضح أن هناك بنية للذات قبل أن تصطدم بالموضوع وأن هذه البنية هى المحددة لإسلوب التفاعل وتشكيل الإتجاه. من هنا فالتعرف على الإستجابة نحو نقل التكنولوجيا بحسبانها موضوعًا هو جوهر ما تهدف إليه دراستنا ومادام الهدف هو دراسة الإستجابة فمعنى هذه الدراسة هو أننا نركز على ثلاثة جوانب هى الجانب المعرفى والجانب الوجدانى والجانب السلوكى، أى أننا نقوم بدراسة الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا من خلال التركيز على هذه الجوانب التى تشكل مضمون الإتجاه ومعناه.

إذا كانت بنية الإتجاه تتكون من ثلاثة جوانب، فالسؤال المطروح هنا: ما العلاقة بين هذه الجوانب؟ وهل لابد للجانب المعرفى والوجدانى أن يؤثر فى السلوك العملى؟ الإجابة قد تكون بالإيجاب أو السلب، فبالرغم من أن هناك علاقات متفاعلة بين الجوانب الثلاثة من الإتجاه، إلا أن هذا لا يعنى أن الإتجاه يرتبط بالسلوك على نحو دائم، فالسلوك كما يخضع لمكونات داخلية (معرفية ووجدانية) يخضع أيضًا لظروف وأوضاع العالم الخارجى. معنى هذا أن السلوك يعكس الإتجاه فى حالة توافق المكونات الداخلية مع المكونات الخارجية.

٢- مفهوم نقل التكنولوجيا:

تبين من المفهوم الأول أن الإتجاه إذا كان ينطوى على الإستجابة لموضوع ما، فهذا الموضوع فى دراستنا هو نقل التكنولوجيا. معنى هذا وفى ضوء مفهوم الإتجاه أن نقل التكنولوجيا موضوع له ثلاثة جوانب هى الجانب المعرفى والجانب الوجدانى والجانب السلوكى، وقبل أن نخوض أكثر فى هذه

النقطة من المفيد أن نتناول التحديد النظرى لمفهوم التكنولوجيا ونناقش إشكالية النقل من مجتمع إلى آخر ثم ننتقل بعد ذلك إلى مناقشة إشكالية العلاقة بين مفهوم الإتجاه ومفهوم التكنولوجيا ونقلها.

مفهوم التكنولوجيا من المفاهيم غيرالمتفق عليها، إذ تشعبت حولها الأراء، ومن المفيد هنا أن نستعرض بعض التعريفات التى وضعت لهذا المفهوم أو المصطلح:

١- التعريف القاموسى لمصطلح التكنولوجيا: يعرف قاموس اكسفورد مصطلح التكنولوجيا بوصفه يتضمن كلمتين: الأولى Techno وتعنى فن، والكلمة الثانية Logy وتعنى علم والمصطلح باللغة اليونانية يعنى الدراسة العلمية للفنون بنوعيها البحث والتطبيق والمصطلح يتضمن بداخله إرتباط العلم بالتكنولوجيا[٩]

٢- يعرف الفيلسوف الامريكى[١٠] "جون ديوى" التكنولوجيا بقوله: "التكنولوجيا تعنى جميع الفنون التى توجه نشاط الطبيعة والإنسان وتشبع الحاجات الإنسانية".

٣- عرفت منظمة اليونيدو التكنولوجيا بأنها: "المعرفة والخبرات والمهارات الواجب توافرها لإنشاء وإقامة مؤسسات لهذا الغرض"[١١].

٤- فى كتابه "الموجز فى الإقتصاد السياسى" يشرح "ليونتييف" الظاهرة التكنولوجية عن طريق إرتباطها بالإنتاج وإرتباط الاثنان معًا بسياق اجتماعى من خلال الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتبادل، ففى هذه العمليات يظهر البناء الطبقى وصراع المصالح بداخله.

إذا نظرنا إلى هذه التعاريف الموضوعة عن مفهوم التكنولوجيا نلحظ إنها تؤكد على جانبين أحدهما الجانب الفنى ويتكون من عناصر مادية وأخرى لا مادية، الأولى هى التى تتمثل فى الالآت والأدوات.. إلخ والثانية تتصل بالقدرة على إبداع وتشغيل وصيانة العنصر المادى.

أما الجانب الآخر وهو الجانب الإجتماعى ويتضح هذا الجانب بالتحديد فى التعريف الأخير (تعريف ليونتييف) إذ نفهم من هذا التعريف أن عملية الإبداع

التكنولوجى لا تتم فى فراغ أو دون مقدمات مسبقة، فالإطار الأول هو الإنتـــاج، والأخير لا يتواجد دون مقدمات، فهو بدوره يتواجد فى إطار أوسع هو المجتمـــع ولما كان الأخير عبارة عن جماعات وطبقات إجتماعية منقسمة بفعل الملكية كان لابد للأخيرة أن تنعكس فى سياسات الإنتاج والتكنولوجيا والتوزيع والإســـتهلاك وهو الأمر الذى يعنى أن الجوانب الإقتصادية ليســـت خالصـــة أو محايـــدة أو منفصلة عن أبنية المجتمع السياسية والأيديولوجية.

بالرغم من إعتقادنا أنه ليس هناك تعارض بين الجانـــب الفنـــى والجانـــب الإجتماعى فى تحديد مفهوم التكنولوجيا، فالجانبان مكملان، إلا أن هذا الأمـــر يثير تساؤلاً مفاده أيهما يحدد الآخر؟ الجانب الفنـــى هـــو المحـــدد للجوانـــب الإجتماعية؟ أم أن النقيض هو الصحيح؟ يلحظ المتأمل فى الفكر التنمـــوى أن هناك إجابتين على هذا التساؤل:

الإجابة الأولى:[١٣] تطرحها مدرسة التحديث إذ ترى أن التكنولوجيا ظـــاهرة فنية محايدة قابلة للنقل من مجتمع إلى آخر، وهى حينما تنتقل تفـــرض ثقافة تتلائم معها وتساعد على خلق أوضاع إجتماعية تناســـبها. لـــذلك فالبلدان النامية إذا ما أرادت أن تتقدم أو تتجاوز حالة التخلف الإقتصادى فإن عليها أن تنقل التكنولوجيا من البلدان الأكثر تقدمًا.

تعرضت هذه الإجابة إلى نقد حاد مؤداه أن هذه الرؤيـــة تختـــزل الظـــاهرة التكنولوجية فى جانبها المادى الملموس الذى يتمثل فى ناتج التكنولوجيا أو السلع التكنولوجية لا التكنولوجيا ذاتها، فهذه الرؤية تخلط بين التكنولوجيـــا والإنجـــاز التكنولوجى، فالأخير قابل للنقل، لكن الأول غير قابل للنقل، لأنه يحتوى علـــى عناصر إدارية وثقافية أو ما يسمى بالتكنولوجيا الناعمة، وهى تتصل مباشـــرة بالخصوصية الإجتماعية والثقافية للمجتمع الذى أنتجها أو أبدعها.

ولتأكيد هذا الإنتقاد وإظهاره بشكل واضح، ورصدت العديد من الدراســـات نتائج نقل التكنولوجيا وهى سلبية لا تتناسب مع أوضـــاع البلـــدان الناميـــة،إذ

تتطلب التكنولوجيا المنقولة سوق واسعة،قوى شرائية مرتفعة، قدرة على التشغيل والصيانة، فضلاً عن عدم ملائمة الظروف المناخية، هذا بالإضافة إلى أن التكنولوجيا المنقولة كانت وسيلة فعالة لإبتزاز ثروة المجتمع الذى يقوم بنقلها وتوريطه فى مشروعات لا تتهيأ أوضاعه على القيام بها بالإضافة إلى تقسيم المجتمع وتفكيكه إقتصاديًا وإجتماعيا.

الإجابة الثانية: فى ضوء هذه الإنتقادات ظهرت الإجابة الثانية كرد فعل لخطأ السياسات الناجمة عن النظر إلى التكنولوجيا بوصفها ظاهرة فنية محايدة وهو خطأ منهجى مطلوب تصحيحه، فالتكنولوجيا كائن إجتماعى فى الأساس، فالآلة ليست مجرد عنصر مادى جامد، إنما هى فى الحقيقة جزءًا من النسيج الإجتماعى والثقافى للمجتمع الذى أنتجها، وإذا ما انتقلت هذه الآلة إلى مجتمع آخر ذو تركيب نوعى مختلف، تصبح أجنبية تمامًا، لا تستطيع أن تتفاعل مع المجتمع، وتصبح جزءًا من نسيجه. إلا أن هذا لا يعنى أن نقل التكنولوجيا شىء مرفوض، أو خطأ بشكل مطلق، لكن لكى يكون لنقل التكنولوجيا الفاعليه لابد من توافر شروط أهمها أن تتواجد القاعدة المعرفية، والإجتماعية، والثقافية التى تتفاعل مع العناصر التكنولوجية المنقولة. إذ يعنى هذا التفاعل من الناحية الإقتصادية: الإضافة إلى ثروة المجتمع لا الإقتطاع منها وتهميش الجزء الأعظم منه، ودفعه إلى مصيدة الفقر، والإنحراف، والتشوه الإقتصادى والإجتماعى. كما يعنى هذا التفاعل على المستوى الإجتماعى والثقافى أن المجتمع يعى ذاته، قادر على تحديد مشكلاته ووسائل واجراءات حلها بالإستناد إلى العمل الجماعى المنظم. والقصد هنا أن المجتمع أصبح قادرًا على إفراز مؤسساته المعبرة عن مصالحه.

بإختصار شديد تتلخص الإجابة الثانية فى فكرة مفادها: أن حل إشكالية التكنولوجيا يكون فى إطار مشروع إجتماعى يستوعب مجمل الفئات والطبقات الإجتماعية.

٣- الإطار الإجتماعى والثقافى للمجتمع الليبى.[١٤]

بما أن الدراسة تطبيق على المجتمع الليبى، فالضرورة تقتضى التعرف على الإطار التاريخى العام للأبعاد الإجتماعية والثقافية للمجتمع الليبى، إذ يمكن تلخيص هذه الأبعاد فى:

١- يلحظ القارىء لتاريخ ليبيا الإجتماعى أن المجتمع لا يتكون من طبقات فأساس تكوين المجتمع هو القبيلة، فالعلاقات بين أفراد المجتمع تقوم على هذا الأساس. فعلاقات الملكية يحددها المتغير القبلى:ملكية الأرض منذ الفتح الإسلامى لم تكن ملكية فردية أو خاصة، بل كانت ملكًا جماعيًا للقبيلة وفق ما يعرف بنظام الأراضى المشاع وبموجب هذا النظام كانت أراضى القبيلة الواحدة تقسم إلى قطع يقوم شيخ القبيلة مع أعيانها بتوزيع هذه الأراضى سنويًا على عائلات القبيلة آخذين بعين الإعتبار مجموعة من الضوابط ككبر أو صغر العائلة، وتتداول العائلات عادة فيما بينها أراضى القبيلة فى كل سنة دون أن يكون لعائلة معينة أرض محددة دائمًا. لكن هذا النظام أخذ فى التفكك والإنحلال عندما بدأ الأتراك فى تطبيق قانون الأراضى لعام ١٨٥٨ وجمع الضرائب بشكل فردى وتطبيق قانون تسجيل الأراضى، فبمقتضى هذا القانون الأخير قسم الأتراك الأراضى على أساس صلاحيتها الزراعية تقسيمًا متساويًا بين جميع عائلات كل قبيلة.

إذا توقفنا هنا لمناقشة أهمية الإجراءات التركية لتعديل علاقات الملكية نلحظ أمرين أولهما: أن الاجراءات التركية كانت تستهدف ضرب التنظيم القبلى لكى تخضع موارد البلاد وثرواتها إلى السلطات التركية. ثانيهما أن تعديل علاقات الملكية لم يسفر عنه ضرب التنظيمات القبلية كما لم يسفر عنه تكوين طبقة محلية من كبار ملاك الأرض الزراعية كما كان الحال فى مصر والشام فوجود هذه الطبقة يمثل مرحلة أعلى فى التطور الإجتماعى من المرحلة التى تتواجد بها علاقات الملكية القبلية وما ينجم عنها من تكوينات ثقافية معينة.

يناقش "على الحوات" بشكل أكثر تفصيلاً لماذا لم يتكون فى السبلاد طبقة اجتماعية من كبار ملاك الأراضى الزراعية؟ ويرى أن الأسباب ترجع إلى ضعف السلطات التركية من ناحية ومن ناحية أخرى ضعف المدن الاقتصادية وابتعادها عن الريف واستقلال الأخير عنها الأمر الذى يعنى عدم تغلغل رءوس الأموال فى الريف هذا بالإضافة إلى أن السلطات العثمانية كانت حريصة على تصفية أى تراكم رأسمالى يمكن أن يحدث فغالبًا ما كانت تتم مصادرة رءوس الأموال بالقوة. أيضًا من الأسباب التى منعت تكوين طبقة من كبار ملاك الأرض الإستعمار الإيطالى فقد أنشأ مستعمرات زراعية للإيطاليين مع أن عادة المستعمر دائمًا أن يخلق طبقة محلية من أبناء البلاد ترتبط مصالحها بوجوده حتى بعد أن يتحقق الإستقلال الوطنى، لكن هذا الاجراء لم يحدث فى المجتمع الليبى، وربما تفسير ذلك هو الحفاظ على الوضع القبلى لما فيه من إنقسام وتوترات تضعف من كيان المجتمع وتعوق نهضته.

٢- فى ضوء هذا العرض الموجز يمكن أن نناقش بشيء من الإيجاز التكوين الثقافى الناجم عن هذه العلاقات، وفى البداية نقول أن هناك خصائص ثقافية تؤكد وحدة المجتمع الليبى وأخرى تعمل على روح الإنقسام وتشتت الولاء الإجتماعى والثقافى. فيما يختص بعناصر الوحدة فهى تتمثل بالدرجة الأولى فى الإسلام واللغة العربية، إذ تمثل العقيدة الإسلامية عنصرًا أصيلاً فى البنية الثقافية الليبية، وبالرغم من أن المجتمع الليبى أتصل بثقافات أخرى كثيرة من خلال التجارة والغزوات البحرية والإختلاط بالشعوب والجماعات المستقرة فى حوض البحر الأبيض إلا أن هذه الثقافات امتزجت بالثقافة العربية الإسلامية، ويؤكد " الحوات " أنه من الصعب على أى باحث إجتماعى أن يدرس المجتمع الليبى (الريفى والحضرى) دون أن يأخذ فى إعتباره الدين الإسلامى كقوة ثقافية وروحية شكلت جميع مظاهر الحياة الإجتماعية الليبية فى إطار من التأثر بالعناصر الثقافية الإفريقية والأجنبية.

أما العناصر الثقافية التى تؤكد روح الإنقسام فهى معروفة وقد رصدها

الكثير من الباحثين منها التمركز العام حول القبيلة والعائلة والتعصب لهـا، إذ يؤدى هذا التعصب إلى ضعف التماسك الإجتماعى العام (الروح الوطنيـة أو القومية) وتشتت الولاء الإجتماعى ويرتبط بهذه السـمة سـمة أخـرى هـى الإنطواء الإجتماعى، بمعنى أن الثقافة ترسم حـدودًا إجتماعيـة وثقافيـة لا يستطيع الفرد أن يخرج عنها بسهولة.لذلك يصعب نقل وتحويل الإنسان ودمجه فى الثقافة الوطنية العامة، هذا ناهيك عن إختفاء كل عناصر التجديد والإبداع فى الحياة الإجتماعية بل أن هذا الإنطواء خلق سمات وإتجاهات عقليـة فـى نفسية الفرد من أهمها كثرة الشك والإرتياب فى الغريب مهما كـان قريبًـا أو بعيدًا وضعف الثقة فى الآخرين بما فى ذلك مؤسسات الدولة نفسها.

٣- يمكن القول أن ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ قد ورثت كـل هـذه الأوضاع (الإنقسامية والوحدويـة) إلا أنها مثلت إلى حد كبير إمتداد للتيار الوحدوى من الثقافة، هذا بالإضافة إلى اتباعها سياسة تنموية تقوم على نقل العناصر التكنولوجية من خلال توظيف عائدات البترول فـى مشـروعات وبرامج تنموية عمقت من عملية الإتصال بين أفراد المجتمع بما يخدم وحدة المجتمع الوطنية والفكرية وفى نفس الوقت إضعاف القبلية، ولعل المظاهر التى تعكس هذا الإتجاه الوحدوى التغيرات التى حدثت فى المجتمع الليبـى كإتساع المدن وزيادة عدد السكان وظهور البرجوازية التجارية والنفطيـة والإدارية.معنى هذا من وجهة نظرنا أن المجتمع الليبى ينتقل أو هـو فـى الطريق إلى الإنتقال من مجتمع عشائرى قبلى ثقافة وتكوينًا إجتماعيًا وتقاليد إلى مجتمع حضرى تلعب فيه البرجوازية الدور الأكبر فى إدارته.

ثانيًا: التحديد الإجرائى لمفاهيم الدراسة:

بهذا الفهم النظرى المجرد لمفهوم الإتجاه ومفهوم التكنولوجيا ونقلها وكذلك بفهمنا عن طبيعة الإطار التاريخى للمجتمع الليبى ينبثق التساؤل التالى: كيف يمكن تشغيل هذه المفاهيم المجردة ميدانيًا؟ للإجابة على هذا التسـاؤل وجـدنا

ضرورة القيام بدراسة إستطلاعية بعد هذا التجهيز النظرى وكانت أهداف الدراسة محدودة تقتصر على الإجابة على بعض التساؤلات: ماذا يعنى مفهوم التكنولوجيا لدى الناس؟ ومفهوم نقل التكنولوجيا؟ ما الذى يجب أن يفعله المجتمع لكى يكون لنقل التكنولوجياالفاعلية؟ إلى آخره من التساؤلات المشتقة من القراءات النظرية وقد أفادت الدراسة الإستطلاعية فى حسم بعض النقاط التى يمكن طرحها على النحو التالى:

١- يصعب التوسع والتدقيق فى عرض قضايا نقل التكنولوجيا ودراستها على المستوى النظرى ثم دراسة الإتجاه نحو هذه القضايا فى ضوء جوانب الإتجاه التى تتضمن ثلاثة جوانب: معرفية ووجدانية وسلوكية، فالجانب الأخير بالتحديد لا يخص الناس أو أفراد العينة بل يخص بالدرجة الأولى صانعو القرار بتدفق العناصر التكنولوجية وقد يكون من المفيد هنا الاستشهاد بدراسة[١٥] حاولت أن تجيب على تساؤل مفاده لماذا يلجأ صانعو القرار فى البلدان النامية إلى استيراد الكم الهائل من العناصر التكنولوجية، وكانت الإجابة على النحو التالى:

أ- "صانعو القرار يرغبون فى استخدام نوعية معينة من التكنولوجيا لا تتوافر محليًا"

ب- الإعتقاد بأن عملية نقل التكنولوجيا أقل من تكلفة إنتاجها محليًا ". إلا اننا نجد إجابة على التساؤل المطروح أوسع وأكثر تفصيلاً وإيضاحًا يقدمها "إنطون زحلان" [١٦] فى دراسته "البعد التكنولوجى للوحدة العربية" إذ يقول:

"هناك ميزة كبيرة لإسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا هى أنها تتلائم بسهولة مع التوزيع القائم للمسئوليات الوزارية بمعنى انه إذا اقيم مشروع لحساب وزارة ما فإنه يكون معزولاً عن بقية قطاعات الإقتصاد ولا تكون هناك حاجة إلى تنسيق مختلف مراحل التخطيط لمشروع ما (مما قد يستغرق

عشر سنوات أو أكثر مع: النظام التعليمى من أجل إعـداد القـوى البشـرية المدربة المطلوبة ومع الشركات الهندسية الوطنيـة بغيـة توسـيع مهاراتهـا ومرافقها ومع المؤسسات الصناعية من أجل تنويع وتكامل الإنتاج، وهكذا فإن أسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا يجعل عـدم التـزاوج بـين المؤسسـات والسياسات ممكنًا، الأمر الذى يتيح إستيراد اللوازم والخدمات والقوى العاملـة والمعدات بدون قيود وبصرف النظر عن امكانيـات السـكان أو الصـناعات والمؤسسات القائمة. ويجرى تبرير هذا الإسلوب فى أغلب الأحيان بعدم قدرة البلاد وقت تنفيذ المشروع على توفير الخدمات التقنية والموارد المطلوبة".

إستمرارًا فى عرض وجهة نظره يناقش "زحلان" علاقة نقـل التكنولوجيـا باسلوب صناعة القرار، إذ يقول "النقل الخالى من التكنولوجيا ينطـوى عـادة على شخص واحد أو على مجموعة صغيرة من الأفراد ذوى صلاحية لإبرام العقود. أما حيازة التكنولوجيا فهى على العكس من ذلك تتطلب مشاركة واسعة النطاق من جانب عدد كبير من المؤسسات الوطنية التى لا تشترك عادة فـى المعاملات التجارية. ومن شأن هذه المشاركة أن تطرح المشاريع تلقائيًا أمـام النقاش العام. وعلى المنظمات العمالية والمهنية أن تدرس الكفايـات التقنيـة المطلوبة وأن تخطط برامج محددة لتدريب الكفاءات الوطنية وقد يتعين علـى المختبرات الوطنية أن تعمد إلى تطوير مرافقها وكفاءتها لإجراء الإختبـارات اللازمة، وعلى شركات الهندسة مهما كانت صغيرة أن تدرس الفرص التـى يهيؤها المشروع وقد يتعين على المنظمات الأخرى أن تعمل علـى توسـيع مرافقها. بعبارة أخرى فإن كل مشروع فى عملية نقل التكنولوجيا ينتج آفاقًـا جديدة هائلة لإشتراك المؤسسات الوطنية ومن شأن غياب السياسـات العامـة لحفز إكتساب التكنولوجيا أن يـؤدى إلـى تجميـد التطـور فـى الكفـاءات والمؤسسات وإلى إنفصام تكنولوجى وعليه يصـبح مـن المسـتحيل عمليًـا الحصول على الفرص التكنولوجية المرتبطة بالمشروع عند إعتمـاد اسـلوب النقل الخالى من التكنولوجيا".

فى ضوء هذا آثرنا لتشغيل الدراسة الإقتصار على الجانب الأول من الإتجاه وإلى حد ما الجانب الثانى "أى البنية الوجدانية" التى تتصل بالإنفعالات والمشاعر نحو نقل التكنولوجيا. أيضًا وفى إطار صعوبة التوسع والتدقيق وجدنا أن دراسة الإتجاه تقتضى فعلاً أن نجرى دراسة لحالات محدودة ولتكن حالة مصنع أو ورشة تستخدم أنماط تكنولوجية متنوعة ونجرى مقارنات تستهدف التعرف على نصيب التكنولوجيا فى تشكيل البناء الإجتماعى والعقلى والنفسى للأفراد، فالتكنولوجيا هى درجة من درجات السيطرة على البيئة الإنتاجية والإجتماعية وطبيعى أن ترتبط هذه الدرجة من السيطرة بتشكيل بناء إجتماعى وعقلى معين إلا أن أجراء هذا النوع من الدراسات يتطلب قاعدة نظرية واضحة ودراسة حقلية طويلة المدى.

٢- فى ضوء هذه الصعوبات وجدنا أن الأنسب لإجراء الدراسة أو تشغيلها الأخذ بالتعريف التالى لنقل التكنولوجيا: التكنولوجيا هى مجمل السلع الإنتاجية والإستهلاكية التى تنتقل إلى المجتمع بحيث يصطدم أو يتعامل أفراد المجتمع مع هذه السلع سواء عن طريق العمل مع هذه السلع "إنتاجية" أو شراء هذه السلع واستخدامها (استهلاكية). المفترض أن هذه السلع تحدث تأثيرًا على عقلية المجتمع بحيث تعيد تشكيل إتجاهاته أو تصيغ إتجاهاته بصبغة معينة، والدراسة فى الحقيقة تحاول أن تتمحور حول هذا الهدف.

٣- أيضًا وفى ضوء الصعوبات السابقة، وفى ضوء التحديد الإجرائى لمفهوم نقل التكنولوجيا وجدنا أن التحديد الإجرائى لمفهوم الإتجاه يقتصر على الجوانب التالية:

أ - مفهوم التكنولوجيا لدى الفئات المستهدف دراستها.

ب- أسباب نقل التكنولوجيا.

حـ- شروط نقل التكنولوجيا.

د- دور العمالة الأجنبية فى نقل التكنولوجيا.

هـ- مفهوم التكنولوجيا الملائمة.

و- التعليم والتطور التكنولوجى.

ز- دور الإستثمار الأجنبى فى نقل التكنولوجيا.

ر- التكنولوجيا والفوارق الإجتماعية.

٤) منهجية الدراسة:

١- فى ضوء التحديد النظرى والإجرائى لمفاهيم الدراسة يتضح أن الفكرة الأساسية التى تحتكم إليها الدراسة هى أن التكنولوجيا المنقولة هى الموضوع الذى تتفاعل معه الذات ويتشكل من ثم الإتجاه، وكما أسلفنا القول لا يعنى هذا أن الذات قبل أن تتفاعل مع الموضوع كانت خالية أو فارغة من أى مضمون أو معنى بل على النقيض فالذات تتفاعل مع الموضوع وفقًا لبنية عقلية وفكرية وعقائدية ونفسية تميزها. وقد حاولنا من خلال الإطار التاريخى للمجتمع الليبى أن نتعرف على ملامح هذه البنية.

وفى تقديرنا أن ربط المفاهيم معًا يصيغ إشكالية عامة تحاول الدراسة أن تتحقق منها، مؤدى هذه الإشكالية:هل نقل التكنولوجيا إلى المجتمع الليبى أضعف من النزعة الفكرية والنفسية التى تؤكد روح القبلية (الإنقسامية) وقوى أو دعم من الإتجاهات الوحدوية أو الوطنية أو عمل على صياغة روح جماعية واحدة؟.

٢- بما أن التكنولوجيا هى الموضوع الذى تتفاعل معه الذات، فعلى أى أساس فكرى ومنهجى يمكن فهم وإستيعاب هذا التفاعل؟ من واقع تحديد المفاهيم يتبين أن الرؤية المنظمة لإشكالية التكنولوجيا ونقلها تنقسم إلى إتجاهين أحدهما يرى فى التكنولوجيا الأساس الحاكم لإحداث التغيرات الإجتماعية. أما الآخر فهو ينظر إلى التكنولوجيا بوصفها نتاج لهذه التغيرات. لذلك حينما نتعامل مع المادة الميدانية بالتحليل سوف نخضعها لهذا الفهم الذى

ينتظم بوضوح وتفصيل فى مدرستى التحديث والتبعية، فمن واقع دراستنا لأفكار المدرستين نطرح بعض الأفكار أو المقولات التى تساعد على فهم المادة الميدانية:

أ- عدم التعالى على التكنولوجيا التقليدية بإعتبار أنها تمثل رصيد المجتمع من المعارف والمهارات.

ب- من الخطأ الجسيم إهمال هذه التكنولوجيا والبدء بما هو أحدث فالمطلوب تطويرها بما يتوافق مع الحاجات الحقيقية للمجتمع من ناحية ومع منجزات العصر الحديث من ناحية أخرى.

ج- التأكيد على خصوصية المجتمع.

د- التأكيد على التنمية المعتمدة على الذات والحصول على تقدير ومكانة فى العلاقات الدولية.

هـ- نقل التكنولوجيا من البلدان الغربية هو مفتاح التنمية.

و- هدف التنمية هو الوصول بالمجتمع النامى إلى مستوى المجتمع الصناعى المتقدم صناعيًا وتكنولوجيا.

ز- أسباب التخلف التكنولوجى ترجع إلى أسباب تتصل بضعف التكوينات العقلية والثقافية لأفراد مجتمعات البلدان النامية.

٣- الخلاصة: هل إتجاه الأفراد يميل إلى مقولات مدرسة التبعية؟ أم يميل إلى مقولات مدرسة التحديث؟

٥- فروض وتساؤلات الدراسة:

فى ضوء العرض السابق للمنهجية يتبين أن الدراسة لا تختبر فروض إنما تسعى إلى تحقيق أهداف بسيطة تتلخص فى التعرف على مكونات إشكالية التكنولوجيا ونقلها كما هى مطروحة فى إتجاهات بعض الفئات الحضرية:

ولكى نصل إلى هذا الهدف تحدد الدراسة إطارًا للتحرك، يتلخص فى مجموعة من التساؤلات:

١- ماذا يعنى مفهوم التكنولوجيا لدى أفراد العينة؟

٢- ما أسباب نقل التكنولوجيا؟

٣- ما شروط نقل التكنولوجيا؟

٤- ما خصائص النمط التكنولوجى الملائم؟

٥- إلى أى مدى يمثل إرسال البعثات العلمية للخارج شرطًا للتطور التكنولوجى فى الداخل؟

٦- إلى أى مدى يمثل الإستثمار الأجنبى شرطًا للتطور التكنولوجى؟

٧- إلى أى مدى يمثل إصلاح النظام التعليمى شرطًا للتطور التكنولوجى؟

٨- هل الفوارق الإجتماعية هى أحد نتائج نقل التكنولوجيا؟

٦- أساليب وأدوات الدراسة:

أعتمدت الدراسة الأسلوب الإستطلاعى وإلى حد ما المسحى فالدراسة تستهدف التعرف على مكونات الإتجاه نحو العناصر التكنولوجية الحديثة سواء تلك التى تتصل بالإستهلاك أو الإنتاج. ومن الطبيعى أن يثير التعرف على هذا الهدف موضوعات تتصل بالتكنولوجيا التقليدية أو الموروثة أو حتى التكنولوجيات التى سبق نقلها منذ زمن مضى وأصبحت فى حكم التكنولوجيات القديمة أو الأقل تطورًا إن جاز التعبير وأيضًا موضوعات تتصل بالتعرف على شروط بناء نمط تكنولوجى يتناسب وأوضاع المجتمع الليبى. والدراسة تستهدف التعرف على كل هذه الجوانب ليس بصورة تفصيلية واضحة ومحددة ولكن بصورة إستطلاعية أملاً فى الوصول إلى متغيرات تصلح للإختبار والتدقيق فى دراسات أخرى أكثر تماسكًا وتحتكم إلى أساليب أكثر دقة. لذلك

لجأنا إلى إجراء المقابلات الإستطلاعية فى البداية مع حوالى عشرين حالة أو فردًا إلى أن تشكل لدينا بعض التساؤلات التى تستهدف الدراسة الإجابة عليها إلا أننا لم نشأ صياغة هذه التساؤلات فى إستمارة مقننة وأثرنا اسلوب المقابلة المقننة للحصول على بيانات كيفية، لكن حاولنا إضفاء الطابع الكمى عليها.

٧- عينة الدراسة:

أ- تم إختيار مائة فرد من الذكور والإناث بواقع خمسين لكل منهما من مصانع تتميز بالتنوع فى النشاط الإنتاجى ومن مناطق معينة (الزاوية – طرابلس – بن غشير – غريان).

ب- لم نراع فى اختيار العينة أن تكون خصائصها متجانسة اعتقادا منا أن الاتجاه نحو نقل التكنولوجيا لا يتحدد بهذه الخصائص التى تمثل متغيرات ثابتة أو محايدة، لكن يتأثر (أى النقل) بمتغيرات أخرى أشمل وأوسع نطاقًا تتصل ببناء المجتمع وتطوره التاريخى. بعبارة أخرى نقل التكنولوجيا كمتغير يحدث تأثيرات تتضاءل بجوارها الخصائص النوعية للأفراد (ذكر – أنثى – المهنة – الدخل.. إلخ)، ولإيضاح هذه الفكرة نقول على سبيل المثال قد يؤيد نقل التكنولوجيا اعتقادا فى فعالية النقل كل من الشخص (الأمى) والشخص الذى قد يكون متخصصًا فى أحد أنواعها. لكن هذا لا يعنى أن الخصائص النوعية ليس لها تأثير فى تشكيل الاتجاه إلا أن هذا التأثير قد يظهر فى مراحل أخرى من تطور الظاهرة.. على أية حال فالخاصية الوحيدة التى تدمج أفراد العينة فى كيان متجانس هى أنها جميعًا تصطدم بالعناصر التكنولوجية المنقولة من خلال العمل فى المصانع، فالمعروف أن العنصر التكنولوجى داخل التنظيم الصناعى يحدد إلى حد كبير نطاق التخصص وتقسيم العمل، والأخيران يمثلان عنصران بنائيان من عناصر التنظيم.

حـ- أوضحنا أن عدم التجانس (فى تقديرنا) لا يؤثر فى الاتجاه نحو نقل التكنولوجيا إلا أنه من المفيد أن نتناول خصائص العينة وذلك على النحو التالى:

١- تنتمى العينة إلى فئة معينة من فئات المجتمع الحضرى وهى العمال وإلى حد ما بعض فئات من الطبقة الوسطى "الحضرية" كالمهندسين والموظفين، والسمة المميزة لهذه الفئات هى احتكاكها اليومى بالتكنولوجيا المنقولة وتحديدًا تكنولوجيا الإنتاج والخدمات وكذلك تكنولوجيا الإستهلاك، وقد يثير هذا الأمر تساؤلاً مؤداه إلى أى مدى تتواجد الإتجاهات الإيجابية لدى هذه الفئات نحونقل التكنولوجيا؟ فالمفترض من الناحية النظرية أن تتميز هذه الفئات بالإحساس العميق بضرورة التنمية وحتميتها وإدراك الفوارق بين البلد النامى والبلد المتقدم صناعيًا وتكنولوجيًا.

٢- تتميز الأعمار السائدة لأفراد العينة بأن ٥٣% من ٢٠ إلى ٣٠ عام. ومن ٣٠ إلى ٤٠ عام تبلغ النسبة ٣٨%. أما عن المستوى التعليمى فالملاحظ هو عدم التجانس فى هذه الخاصية، إذ يبدأ بالأمى الذى لا يقرأ ولا يكتب وينتهى بالمؤهل العالى إلا أن المستوى التعليمى السائد هو "الإبتدائية" و"الإعدادية"، إذ تبلغ نسبة الإناث والذكور فى هذا المستوى ٤٨%. أما المرحلة الثانوية فالنسبة تصل إلى ٣٩%. أيضًا المهنة السائدة هى مهنة عامل،إذ تصل نسبتها من الذكور والإناث ٥٧% أما أصحاب الوظائف الإدارية (أى الموظفين) فتصل النسبة إلى ٣٩%.

الجزء الثانى: نتائج الدراسة الميدانية:

المتأمل فى الجزء السابق القائل بالإجراءات المنهجية للدراسة، يلحظ أن جوهر ما تسعى إليه الدراسة هو التحقق من تصور مؤداه أن نقل العناصر التكنولوجية إلى المجتمع الليبى قد خلق بنية من الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا تتميز بالتناقض بين طرفين:

الأول: تعميق الإتجاه الوطنى القومى المتطلع إلى الحصول على مكانة وتقدير بين الأمم وهو الأمر الذى يضعف تمامًا من الروح القبلية.

الثانى: تعميق الإتجاهات التابعة التى تتخذ من النموذج الغربى فى التنمية والثقافة نموذجًا مثاليًا تحاول إن جاز التعبير تقمصه.

للتحقق من هذا التصور نطرح نتائج الدراسة الميدانية على النحو التالى:

مكونات الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا:

١- مفهوم التكنولوجيا (*):

يتكون مصطلح التكنولوجيا من مقطعين أحدهما هو كلمة Techno وتعنى فن والأخرى Logy وتعنى علم، والمقطعين معًا يوضحان أن مصطلح التكنولوجيا يشير إلى القدرة على إيجاد الأداة أو الفن وهى ترتبط بإجراء البحوث العلمية. السؤال المطروح الآن: ماذا يعنى مصطلح التكنولوجيا لدى أفراد العينة؟ هناك معنى يكاد يجمع عليه أفراد العينة مؤداه أن مصطلح التكنولوجيا يعنى التطور والتقدم فى جميع مجالات الحياة: زراعة، صناعة، تجارة، ثقافة، سياسة.. إلخ.

إذا تأملنا هذا المعنى يمكن أن نخرج بالتحليل التالى:

١- التكنولوجيا بالمعنى الذى أورده أفراد العينة تعنى التقدم، وبما أن المجتمعات تنقسم إلى مجتمعات متقدمة وأخرى غير متقدمة، فالفارق إذن من وجهة نظر أفراد العينة بين المجتمعات يكمن فى الفروق التكنولوجية، فالتكنولوجيا هى العامل الأساسى المحدد لكل عناصر البناء الإجتماعى المتقدم أو المتخلف.

(*) يمكن الإستشهاد ببعض النصوص التى أدلى بها أفراد العينة. يقول أحد المهندسين: "التكنولوجيا تعنى تطوير الأساليب العلمية المساعدة فى إعداد الحياة اليومية فى جميع المجالات من القديم إلى الحديث ". أيضاً يقول أحد العمال: " التكنولوجيا تعنى التطور فى أحدث الأساليب العلمية لتحقيق حياة أفضل ". كذلك يقول أحد الموظفين الإداريين: " التكنولوجيا هى الإبداع والإبتكار والتطور فى جميع مجالات الحياة العلمية والميدانية ".

٢- أيضًا يمكن أن نستخلص من المفهوم الذى أورده أفراد العينة أن هناك خلط بين التكنولوجيا والإنجاز التكنولوجى، فالأخير هو السلعة سواء أكانت إستهلاكية أو إنتاجية. أما الأول (أى التكنولوجيا) فهى تشير إلى القدرة على إبداع أو إيجاد هذه السلع وهى قدرة ترتبط بإجراء البحوث العلمية والإستفادة من نتائجها من خلال التفاعل مع الأشكال والخامات المطروحة فى الواقع وهذا هو الجانب الفنى من الظاهرة التكنولوجية، إلا أن هذا الجانب يستجيب فى الأساس للإحتياجات الإجتماعية، فإجراء البحث العلمى والإستفادة من نتائجه فى إبتكار أدوات وأساليب تلزم عملية الإنتاج والإستهلاك أو غير ذلك، إنما هو (أى الإجراء) محكوم أو موجه إجتماعيًا من هنا فالتكنولوجيا متغير تابع لذلك المتغير الإجتماعى "الحاجة الإجتماعية" والأخيرة تختلف بالضرورة من مجتمع إلى آخر تبعًا لإختلاف ظروف وأوضاع المجتمعات، إلا أن أفراد العينة يقدمون فهمًا ينطبق على كل المجتمعات بإعتبارها تمثل التقدم أو التطور أو التخلف بصفة عامة، وهو الأمر الذى يعنى أن المسار التكنولوجى يجب أن يكون مسارًا دوليًا عالميًا حتى ينتشر التقدم والتطور، فكل من يخرج عن هذا المسار يعد متخلفًا.

٣- إذا تأملنا وجهة نظر أفراد العينة نلحظ أن هناك شبه إتفاق إن لم يكن إتفاقًا بالكامل بينهم وبين ما يدعو إليه الإتجاه الإنتشارى، إذ يدعو هذا الإتجاه إلى نقل التكنولوجيا وإلى ضرورة تعديل وإجراء التغيرات فى البنية الإجتماعية والإقتصادية للبلدان النامية حتى تستجيب بشكل فعال لما ينقل من عناصر تكنولوجية. وقد يتضح هذا الإتفاق عند مناقشة النقاط الأخرى.

٢- أسباب نقل التكنولوجيا:

تبين من مناقشة مفهوم التكنولوجيا من وجهة نظر أفراد العينة أن هناك خلط بين مفهوم الكنولوجيا والإنجاز التكنولوجى. أو بعبارة أدق التكنولوجيا هى من وجهة نظر أفراد العينة الإنجاز التكنولوجى.من هنا فالتكنولوجيا سلعة قابلة للبيع

والشراء (أى إنها قابلة للنقل) فهى مطروحة فى الأسواق ويمكن شرائها.

إذا كان الأمر كذلك، فما هى أسباب نقل التكنولوجيا من وجهة نظر أفراد العينة؟ من خلال الإطلاع على المادة الميدانية تبين أن الدافع هو مواكبة المجتمع للتقدم المطروح فى البلدان الصناعية، كما يتمثل الدافع فى زيادة تدعيم القدرات الصناعية والإنتاجية للبلاد بما يؤدى إلى تقليل الإستيراد والإعتماد على الخارج. ومن ثم قدرة المجتمع على الإعتماد على ذاته(*).

إذا تأملنا هذا الفهم الذى يقدمه أفراد العينة عن طبيعة الدافع وراء نقل التكنولوجيا نلحظ أن هناك فكرة أساسية حكمت أفراد العينة مؤداها أن نقل التكنولوجيا ليس كله "خير وبركة" فهو أيضًا له أضرار وأخطاء تتلخص فى التأثير على ثقافة المجتمع بما يؤدى إلى هدم وإقتلاع هذه الثقافة من جذورها، ولهذا الأمر خطورته على شخصيتنا وثقافتنا.

رأينا فى هذا الفهم أن أفراد العينة قد وضعوا حلاً للمشكلة التكنولوجية، فهى من وجهة نظرهم ليست مشكلة فنية أو إقتصادية خالصة، لكن لها أيضًا جوانبها الإجتماعية والثقافية فلا يجب أن ننظر إلى التكنولوجيا المنقولة من الخارج بوصفها إيجابية تمامًا بل يجب تنقيتها وإعادة فحصها على نحو يتلائم مع ثقافتنا واللافت للنظر أن هذا الفهم المطروح من قبل أفراد العينة يتميز بتناقض إزدواج بين طرفين:

الطرف الأول: النظر إلى التكنولوجيا بوصفها ذات طابع إقتصادى وفنى خالص يرتبط بزيادة الإنتاج ودعم القدرات الصناعية وهذا شىء إيجابى.

(*) يقول أحد أفراد العينة: " تنقل الآلات والمعدات للمجتمع لتطويره هذا فى حالة أخذنا الآلات اللازمة ادفع عجلة الإنتاج. أما فى حالة أخذنا الآلآت والمعدات التى من شاءنها أن تؤدى إلى إفساد المجتمع فإنه يعد ذلك تحطيم لعادات وتقاليد المجتمع " يقول فرد آخر: " يهدف المجتمع من نقل وهذه الآلات التقدم فى الجانب الإنتاجى والجانب الإستهلاكى ويدخل ضمن هذا الجانب الجوانب الترفيهية التى أغلبها تكون سلبياتها أكثر من إيجابياتها وهذا بالتالى يؤثر على المجتمع وبدلاً من أن يزيد من عملية الوعى لإحداث التنمية أكدت العكس ".

أما الطرف الثانى من التناقض هو أن التكنولوجيا المنقولة تحمل خطر على ثقافتنا وشخصيتنا. حل التناقض من وجهة نظر أفراد العينة هو التركيز على التكنولوجيا التى لا تمثل خطر على ثقافتنا. والقصد هنا تكنولوجيا الإنتاج لا التكنولوجيا المرتبطة بالإستهلاك الترفى وغيرالضرورى الذى قد يكون فى بعضه مساس بثقافة المجتمع.

فى ضوء هذا العرض يمكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن نقل التكنولوجيا إلى المجتمع لعب دورًا هامًا فى تأكيد عناصر الوحدة فى المجتمع والثقافة، فمخاطر نقل التكنولوجيا جعلت أفراد العينة يدركون حتى ولو على المستوى اللاشعورى أن هناك كيان ثقافى واحد يجب أن يذوب فيه المجتمع وهو الأمر الذى يعنى نبذ الإنقسام والقبلية والتفكير فى النهضة من منطلق قومى. وهذا فى الحقيقة ليس غريبًا، فأفراد العينة جميعًا عاملين فى المصانع التى تستخدم نمطا تكنولوجيا متطورًا فى إنتاجها، هذا بالإضافة إلى علاقات الإنتاج المتطورة التى تستند إلى العمل المأجور.

٣- شروط نقل التكنولوجيا:

نحاول فى هذه النقطة أن نجيب على تساؤل مؤداه ما هى وجهة نظر أفراد العينة فى الشروط اللازمة لكى يكون لنقل التكنولوجيا الفاعلية؟ بداية نقصد بكلمة "الفاعلية" القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة من نقل التكنولوجيا وهى أهداف تنموية بالدرجة الأولى.

يمكن أن نستخلص مفهوم التنمية من واقع النصوص التى حصلنا عليها وأن كنا لم نفرد سؤالاً أو سؤالين لنتعرف على هذا المفهوم وقياسه لدى أفراد العينة إلا أن مفهوم التنمية واضحًا، إذ يرتبط هذا المفهوم لدى أفراد العينة بمؤشرات إقتصادية وفنية خالصة تتصل بالقدرة على الإنتاج وزيادته والسيطرة على السوق المحلية وربما الحصول على نصيب من السوق الدولية.

فإذا كان مفهوم التنمية لدى أفراد العينة يتميز بهذه المعانى، فالتكنولوجيا هى الوسيلة الأساسية أو هى المفتاح كما أسلفنا القول لتحقيق التنمية ويتضح هذا الكلام بشكل جلى إذا نظرنا إلى الشروط التى وضعها أفراد العينة لكى يكون لنقل التكنولوجيا الفاعلية إذ أمكن تصنيف هذه الشروط فى:

الشرط الأول: توافر مستلزمات الإنتاج:

يشير هذا الشرط إلى الرغبة القوية فى الإنتاج وزيادته، فالعناصر التكنولوجية التى تنتقل إلى الداخل لكى يتم تشغيلها فورًا وتحقق فاعلية يستلزم أن تتوافر عناصر أخرى كالعمالة الماهرة والخامات والسلع الوسيطة إلى غير ذلك من مستلزمات الإنتاج.

الشرط الثانى: القدرة على تشغيل وصيانة العناصر التكنولوجية المستوردة:

إذا نظرنا إلى هذا الشرط نلحظ التأكيد على نفس الفكرة السابقة، بمعنى أن العنصر التكنولوجى المستورد من الخارج لكى يكون له فاعلية فى الداخل لابد من تواجد بنية إنتاجية هى نفسها البنية المتواجدة فى البلدان المصدرة للتكنولوجيا. من هنا يمكن النظر إلى الشرطين بوصفهما شرطًا واحدًا.

الشرط الثالث: توافر قاعدة صناعية بالداخل:

إذا نظرنا إلى هذا الشرط نلحظ أنه يعكس قدر من الفهم لإشكالية التكنولوجيا إلا أنه فهم فنى وإقتصادى يرتبط بالبنية الإنتاجية المطروحة خارج البلاد، ففى ضوء هذا الفهم يرغب أفراد العينة أن تتواجد هذه البنية فى الداخل، والميزة التى نراها فى هذا الفهم هو إدراك لضرورة إعادة إنتاج النمط التكنولوجى المستورد فى الداخل بالإستناد إلى الموارد والخبرات المحلية.

لذلك أكد أفراد العينة (كما هو وارد فى نصوص الحالات بشأن هذا الشرط) إنه من الضرورى لكى يكون لنقل التكنولوجيا الفاعلية أن تتواجد مراكز للتدريب وقدرة ذاتية على إنتاج ما يلزم تشغيل الآلة المستوردة هذا بالإضافة

إلى المستلزمات الأخرى من البنية الإنتاجية. إلا أن السلبية التى نراها فى فهم أفراد العينة هو عدم إدراك ضرورة أن يكون للنمط التكنولوجى خصوصية تتوافق مع خصوصية المجتمع إلا أن البعض من أفراد العينة قد أدرك هذه الخصوصية حينما وجدوا ضرورة "ملائمة التكنولوجيا المستوردة لظروف المجتمع" إلا أنه من واقع المعلومات والبيانات التى أدلى بها البعض من أفراد العينة نلحظ أنه ليس هناك مواصفات أو خصائص لتلك التكنولوجية الملائمة.

الشرط الرابع: توافر ثقافة تلائم التكنولوجيا المستوردة:

القصد من هذا الشرط كما يفهمه أفراد العينة هو تواجد تشكيلة من القيم تتمثل فى الإجتهاد فى العمل والسعى المتواصل والأمانة والصدق والرغبة فى التعلم والحرص والدقة. معنى هذا أن أفراد العينة يوجهون نقدًا ذاتيًا، فالتكنولوجيا المستوردة لكى تكون فعالة لابد أن تشترط التغير القيمى والنفسى.

هذه الفكرة ليست غريبة فى تراث علم الإجتماع وخاصة علم الإجتماع التنموى، إذ نجد "ماكس فيبر" ومن بعده الإتجاه النفسى السلوكى يؤكد نفس الفكرة التى تصور وتختزل إشكالية التنمية والتخلف فى ضوء الخصائص النفسية والسلوكية للأفراد. وبرغم الإنتقاد الذى وجه إلى هذا التصور التنموى إلا أن أفراد العينة الذين طرحوا هذه التشكيلة من القيم ينطلقون فى رأينا من أفق وطنى وقومى بمعنى أن المجتمع إذا أراد أن ينمو لابد له من هذه التشكيلة القيمية، وهذه الفكرة تعكس دلالة إجتماعية وثقافية مؤداها إستمرار الروح الثقافية ذات الطابع العشائرى والقبلى فالمطلوب أن يذوب المجتمع فى إطار تشكيلة واحدة من القيم، والجدير بالذكر أن هذه التشكيلة لابد وأن تكون مستمدة من العقيدة الإسلامية.

الشرط الخامس: الإعتماد على إرسال البعثات وجلب الخبراء الأجانب:

معنى هذا الشرط الإستفادة من الخبرة الأجنبية، والمتأمل فى إختيار هذا المتغير يلحظ إنه يخفى حقيقة من حقائق التصور العام لمفهوم "التكنولوجيا" ألا

وهى الإعتقاد بأن إكتساب الخبرات التكنولوجية الحديثة شـأنه شـأن إكتسـاب الحرفة. بمعنى أن الشخص الملم بأصول الصنعة يقوم بنقلها إلى الشخص غير الملم وهذا ما يجرى فى الورش الحرفية الصغيرة، نفس الموقف يقوم الأجنبـى بنقل أصول الصنعة إلى الشخص المحلى وعن طريق الأخير تنتشـر وتعمـم الصنعة. بعبارة أخرى تتم عملية النقل دون الحاجة إلى المؤسسات ذات التقاليد الراسخة التى تعكس المجتمع وظروفه وتتفاعل معه إيجابيًا.

هذا الفهم غير مطروح لدى أفراد العينة إلا أن الإشكالية الأساسية هى بناء المؤسسات القادرة على العطاء والإستمرار والتفاعل مع المتغيـرات المحليـة والدولية.و القصد هنا المتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية وغيرها. الأمر الذى يعنى أن العلاقة ليست بين من يعلم ومن لا يعلم لكن العلاقة هى علاقة تفاعل من خلالها يحدد البناء المؤسسى اسلوب الأخذ من الأجنبى. طبعًا لـيس مـن المعقول أن يستهدف إرسال البعثات إلى الخارج وجلب الخبرا بناء المؤسسات.

٤- التعليم والتطور التكنولوجى:

قد يبدو عنوان هذه النقطة بديهيًا، لأن التعليم بصفة عامة جزءًا من البنيـة التكنولوجية لأى مجتمع، فعن طريقه يعيد المجتمع إنتاج ذاته ومهاراته. لذلك ليس من الغريب حين أطلعنا على المادة الميدانية أن نجد الكلام مـلازم فـى نقاط كثيرة، وحرصًا على إختزال وتنظيم المادة الخاصة بهذه النقطة، وجـدنا من الأفضل العنوان المطروح (أى التعليم والتطور التكنولوجى) والقصد مـن هذا العنوان هو التعرف على نصيب التعليم فى إحداث التطور التكنولوجى. أو بعبارة أخرى ماذا نجرى من تغيرات فى نظامنا التعليمى حتى نصـبح بلـدًا متقدمًا تكنولوجيًا وصناعيًا، معتمدًا على ذاته؟ للإجابة على هذا التساؤل أوضح أفراد العينة الأساليب والأهداف التى يجب أن يتبعها ويسترشـد بهـا النظـام التعليمى فى البلاد، فالنظرة الأولى إلى المادة الميدانية المتعلقة بهذه النقطـة، توضح أن الشروط والأهداف المطلوبة لتطوير النظـام التعليمـى تسـتهدف

بالدرجة الأولى الوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم الصناعى والعسكرى. واللافت للنظر أن الطريق لتحقيق هذا الهدف، هو الأخذ بنفس الأسس الفنية والتعليمية التى أخذ بها الغرب الصناعى، الأمر الذى يعنى أنه ليس هناك خلاف حول الأسس الفنية والصناعية للحضارة الغربية. والقصد هنا الأخذ بالمنهج العلمى الذى يعنى فى أبسط معانيه تنظيم العقل والخبرة وإتباع قواعد للتفكير تنفذ إلى أعماق الواقع. ولإكتساب هذا النمط الحضارى يطرح أفراد العينة متغيرات تتصل بـ استخدام الطرق الحديثة فى التعليم والإهتمام باللغات الأجنبية إلى غير ذلك من المتغيرات، لكن لا يعنى هذا نقل النموذج الغربى بالكامل، فالفصل واضح لدى أفراد العينة بين الجانب الحضارى فى هذا النموذج والجانب الثقافى منه فالأخير كما تبين من مناقشة النقاط السابقة ليس مطلوب لأننا لسنا فى حاجة إلى الثقافة الغربية فلدينا ثقافة روحية مؤسسة على العقيدة الإسلامية. معنى هذا أن المتغيرات المطروحة لابد أن تفهم فى إطار التوظيف الثقافى الليبى الذى يستند بالدرجة الأولى على العقيدة الدينية.

أيضًا وفى إطار تحديد نصيب التعليم فى إحداث التطور التكنولوجى وجد أفراد العينة أنه إذا كان هناك إختيارًا أو أفضلية بين الإهتمام والتركيز على التعليم الصناعى الفنى (الثانوى) وبين التركيز على التعليم الثانوى العام الموصل للجامعة، وجدت الأكثرية من أفراد العينة ٦٦% أن الأفضل هو الإهتمام بالتعليم الصناعى والفنى، فما معنى إختيار هذا المتغير؟ معناه أن المجتمع فى حاجة إلى تشكيل قاعدة حرفية مؤهلة تعليميًا تسد حاجة البلاد خاصةً وأن جانب كبير من العمالة الأجنبية تتخصص فى القيام بهذه الحرف (النجارة – السباكة – البناء – الحياكة – الميكانيكا.. إلخ) فالمطلوب أن تتواجد عمالة ليبية فى هذه الحرف.

لكن فى أى إطار تتواجد هذه العمالة، هل فى إطار الصناعات الحرفية التقليدية التى تعتمد على المهارات الموروثة والتكنولوجيا التقليدية والبناء

الإجتماعى التقليدى للورشة والذى يتكون من (صبى – عامل – أسطى)؟ أم المطلوب صناعات صغيرة حديثة تتكامل مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة؟ الإجابة على هذا التساؤل تُحمل المادة الميدانية أكثر مما تحتمل، لأن هذا التساؤل ببساطة يتصل بمفهوم الصناعة.

وبالرغم من إرتباط هذا المفهوم بالتكنولوجيا إلا أن الدراسة لم تطرح وجهة نظر أفراد العينة فى مفهوم الصناعة حتى يمكننا أن نجيب على هذا التساؤل، لكن الإطار العام للتحليلات السابقة والمادة الميدانية تميل إلى أن المطلوب هو تشكيل قاعدة من الصناعات الصغيرة وليس قاعدة حرفية تقليدية. بإختصار شديد يمكن أن نخرج بنتيجة مؤداها ضرورة إحلال العنصر المحلى (الليبى) محل الأجنبى (الوافد) فى الصناعات الحرفية، هذا بالإضافة إلى تحديث هذه الصناعات، والتحديث لا يفهم إلا بربط هذه الصناعات بالصناعات الكبيرة والمتوسطة.

٥- دور العمالة الأجنبية فى نقل التكنولوجيا:(*)

نحاول فى هذه النقطة أن نجيب على تساؤل مؤداه: بما أن المجتمع الليبى يعتمد بدرجة ما على العمالة الأجنبية الوافدة من الخارج فى تشغيل بعض مؤسساته، فالمفترض من الناحية النظرية أن هذه العمالة لديها خبرات ومهارات تقوم بنقلها إلى العنصر المحلى، فإلى أى مدى يعتقد أفراد العينة فى هذه الفكرة؟.

يمكن القول أن الإتجاه السائد لدى أفراد العينة هو التأكيد على ضرورة وجود عمالة أجنبية فى المراحل الأولى من التنمية، إذ تتطلب هذه المراحل

(*) بخصوص دور العمالة الأجنبية فى نقل التكنولوجيا يمكن الإستشهاد ببعض النصوص:
يقول أحد العمال: "يمكن الإستفادة من هذه العمالة من خلال الخبرة التى تقوم بها داخل المصنع فيكتسب العاملين خبرة جيدة منهم فى التعامل مع الآلات أو حتى الأمور البسيطة التى لا يعرفها العمال" يقول أحد الإداريين: " يمكن الإستفادة من هذه العمالة من خلال توزيع الشباب على الخطوط داخل المصانع أو غيرها وإلقاء المحاضرات وعلى المشرف أن يعطى تقرير على مدى الإستفادة منهم كل شهر وكذلك الرغبة فى التعلم وكذلك إرغام العمالة على تعليم الشباب الليبى ".

أفكار وأساليب وطرق جديدة لتطبيقها داخل المجتمع الليبى.

معنى هذا أن أفراد العينة ينظرون إلى العمالة الأجنبية علـــى أنهـــا تمثـــل خبرات إنتاجية وفنية ومعرفية منقولة إلى المجتمع. ومن ثم فهى شرط أساسى من شروط تحقيق التنمية. لذلك لا بأس من إقتطاع جزء من ثروة البلاد لأنـــه فى المستقبل القريب سيحل العنصر القومى فى كل مجالات وقطاعات الحيـــاة الإقتصادية والتعليمية فى المجتمع الليبى.

أيضًا يمكن أن نلحظ تواجد إتجاه آخر يرى أن العمالة الأجنبية "وجودهـــا غير ضرورى بل وضار" وترجع هذه النظرة فى رأينا إلى عدم الثقـــة فـــى الغريب وهى سمة تميز الروح الثقافية القبلية، لكن إذا ما حاولنا التفسير بشكل أعمق نلحظ أن أفراد العينة أرادوا أن يقولوا شيئًا مـــؤداه: أن هـــذه العمالـــة تسحب من موارد البلاد أى انها تأخذ وفى نفس الوقت لم نستشـــعر بعطائهـــا التنموى الذى ينعكس على حياتنا.

أخيرًا نلحظ إتجاه يتميز بالطابع الوسطى الذى يعكس عدم القدرة علـــى إتخـــاذ موقف محدد.

٦- مفهوم التكنولوجيا الملائمة:

نحاول فى هذه النقطة أن نتعرف على مفهوم التكنولوجيا الملائمة لدى أفراد العينة، وبتحليل المادة الميدانية المتعلقة بهذه النقطـــة تبـــين أن هنـــاك ثلاثـــة متغيرات، كل منها يرتبط بمفهوم التكنولوجيا الملائمة

المتغير الأول: تطوير الآلآت القديمة:

يرى البعض من أفراد العينة أن النمط التكنولوجى الملائم لابد أن يصـــاغ من النمط القديم وتطويره أى البدء بالخبرات والمعارف المحليـــة وتطويرهـــا حتى يمكن إنتاج وإعادة إنتاج النمط التكنولوجى الملائم.

وهذا فى رأينا يعكس درجة من فهم إشكالية التكنولوجيا، وهى درجة تعكس أن العبرة فى التنمية والتكنولوجيا تتحدد بالقدرة على الإعتماد على الذات، فالسير قد يكون بطىء لكن الخطا ثابتة.

المتغير الثانى: الإعتماد على الأحدث من الآلآت:

يعكس إختيار هذا المتغير الرغبة فى التقدم الإقتصادى السريع والإستقلال بالسوق المحلية والحصول على نصيب من السوق الدولية.

قد يكون هذا الفهم للمتغيرين ظاهريًا، لكن إذا ما حاولنا أن نقدم فهمًا أعمق نلحظ أن هناك مشكلات فرضت على أفراد العينة إختيار هذين المتغيرين، فما هى هذه المشكلات؟ تتلخص هذه المشكلات فى ثلاث:

الأولى: هى قلة عدد السكان فى المجتمع الليبى، والثانية: هى الإعتماد على العمالة الأجنبية، والثالثة: ضعف الخبرات والمهارات التكنولوجية المحلية.

إذا وضعنا المشكلات الثلاث فى إعتبارنا يمكننا تفسير المتغيرات المطروحة فى المادة الميدانية، فمتغير "تطوير الآلات القديمة" يتلائم مع إنخفاض مهارات السكان هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عدم الحاجة إلى الإعتماد على العمالة الأجنبية ومن ناحية ثالثة وأخيرة يمكن أن يتشكل وضعًا تكنولوجيًا يتوازن مع حجم السكان.

أيضًا إختيار متغير "الإعتماد على الأحدث من التكنولوجيا" التى تختصر من الوقت ومن العمالة يتلائم هذا المتغير مع قلة عدد السكان هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يقلل كثيرًا من الإعتماد على العمالة الأجنبية التى غزت مجالات كثيرة. أما متغير "الإعتماد على الأثنين" فهى إجابة وسطية تعكس حل المشكلات جميعًا: نقص السكان – إنخفاض مهاراتهم – الإعتماد على العمالة الأجنبية.

٧- الإستثمار الأجنبى ونقل التكنولوجيا:

المعروف أن أحد قنوات نقل التكنولوجيا هو الإستثمار الأجنبى، والمعروف

أيضًا أن هذا الإستثمار لا يدخل إلى البلاد المستقبلة إلا بشروط أهمها الإستقرار السياسى، توافر البنية الأساسية، توافر مجالات للربحية، هذا بالإضافة إلى شروط أخرى تضمن الربحية وتتصل بحقوق الفئات المحلية المشتغلة فى القطاع الأجنبى.

إذا نظرنا إلى المادة الميدانية نلحظ أن هناك فريقين أحدهما يقبل الإستثمار الأجنبى والآخر يرفض. السؤال هنا: ما تفسير "القبول" و"الرفض"؟

فيما يختص بالمتغير الأول فالفكرة هنا أن الإستثمار الأجنبى من شأنه أن يضيف إلى ثروة البلاد، هذا بالإضافة إلى تدعيم القوى الإنتاجية والتكنولوجية وإكتساب الخبرات التنظيمية والإدارية.

أما الطرف الثانى والرافض للإستثمارات الأجنبية فرفضه فى رأينا يتأسس على تاريخ رأس المال الأجنبى واستغلاله للبلدان النامية.

أما الفريق الثالث فإجابته وسطية تجمع بين هذا وذاك وربما تعكس هذه الإجابة إنه من الممكن التعامل مع رأس المال الأجنبى بشروطنا المحلية التى تضمن الحفاظ على مصالحنا.

٨- التكنولوجيا والفوارق الإجتماعية:

نحاول فى هذه النقطة أن نجيب على تساؤل مؤداه: هل أرتبط بنقل التكنولوجيا آثار على المستوى الإجتماعى الطبقى؟ أو بعبارة أخرى هل السلع التكنولوجية التى انتقلت إلى المجتمع الليبى سواء أكانت سلع إنتاجية يتم إستهلاكها داخل المصانع أو سلع إستهلاكية ترفيهية كاملة الصنع عملت على إظهار الفوارق الإجتماعية والطبقية التى تتمثل فى فوارق القدرة الشرائية، الأمر الذى يعنى تشكيل فئات قادرة اقتصاديا واجتماعيا؟ يتبين من قراءة المادة الميدانية أن هذا التساؤل بديهى فأغلبية أفراد العينة وجدوا أن هناك فوارق اجتماعية واضحة تنعكس فى اختلاف القدرة الشرائية بين الأفراد لأن هناك تشكيلة من السلع ذات الطابع الترفى والكمالى تستجيب لاحتياجات الفئات القادرة

اقتصاديا واجتماعيا، وتشكيلة أخرى تستجيب لاحتياجات الفئات الأقل قدرة.

إذا أردنا تحليل المادة الميدانية بالاستناد إلى اتجاهات الفكر التنموى يمكن أن نخرج بنتيجة مؤداها أن ظهور هذه الفئات القادرة اقتصاديا أمر ضرورى للتنمية لأنها الفئات القادرة على الادخار وتكوين رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التجارية والصناعية والزراعية.

لكن السؤال هنا: هل تسمح الدولة بتكوين هذه الفئات؟ أم تتخذ من الإجراءات لضربها ومنع تطورها حتى لايحدث الاستغلال الرأسمالى وتقسيم المجتمع إلى طبقات متصارعة؟ أم تسمح الدولة بالنمو المحدود والمحكوم لهذه الفئات؟

الحقيقة لا نستطيع أن نجيب على هذا التساؤل رغم أنه فى صميم وصلب الدراسة فالدراسة كما أسلفنا القول هى استطلاعية فى الأساس، هذا بالإضافة أن هذه التساؤلات تتطلب أن نفرد لها دراسة خاصة تتقصى عمليات التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع الليبى خلال ثورة الفاتح.

تحليل عام لنتائج الدراسة:

تناولنا فى العرض السابق مكونات وعناصر الاتجاه نحو نقل التكنولوجيا، والآن نحاول أن نقيم العلاقات والروابط بين هذه المكونات حتى تكتمل وتترابط صورة الاتجاه. إذا رجعنا قليلاً إلى الجزء النظرى وتحديدًا فى الجزء الخاص بتحديد المفاهيم يتبين أن استجابة أفراد العينة للتدفقات التكنولوجية المنقولة إلى المجتمع الليبى محكومة إلى حد كبير بمحددات تتصل بعناصر من التراث وعناصر من المعاصرة إن جاز التعبير، فالبنية المميزة للذات والسابقة على التفاعل مع التدفقات التكنولوجية أصابها تغير من جراء هذا التفاعل، فمثلاً نتيجة للتفاعل مع هذه التدفقات تأكدت وحدة المجتمع الثقافية وتلاشت الروح الثقافية المنعزلة والمستمدة من القبلية وحدث نوع من التفاعل بين العنصر الثقافى التوحيدى المتمثل فى الإسلام وبين التدفقات التكنولوجية

المنقولة إلى المجتمع ومن نتائج هذا التفاعل أن الإسلام كعنصر ثقافى يجب أن يكون محدداً لإختيار النمط التكنولوجى الملائم إذ يجب أن يتوافق هذا النمط مع القيم الأخلاقية والروحية ومع وحدة المجتمع بما لا يؤدى إلى انقسامه بين أغنياء وفقراء، فليس من المعقول أن نستبدل الإنقسام القبلى بالإنقسام الاجتماعى والاقتصادى (الطبقى). هذه الأفكار المطروحة من قبل أفراد العينة محكومة إلى حد كبير بالعنصر التراثى المتمثل فى العقيدة الدينية الإسلامية.

أما المحددات التى طرحتها التكنولوجيا المنقولة والتى تبلورت فى أذهان أفراد العينة فهى تتلخص فى ضرورة تحديث المجتمع، ويعنى التحديث أن يتملك المجتمع قاعدة تكنولوجية تكفل له النمو وتضمن تحويله إلى شبكة انتاجية مترابطة بما يؤدى إلى الاعتماد على الذات.

وعند هذه النقطة تمحورت إشكالية نقل التكنولوجيا على مستوى الوعى وطرحت المحددات التالية:

رفض التبعية: تبين من نتائج الدراسة أن الأفكار المطروحة من قبل أفراد العينة تصب بشكل أساسى فى رفض التبعية الاقتصادية ولا نبالغ فى القول إذا اعتبرنا أن التبعية عند أفراد العينة تمتد إلى العمالة الوافدة، فالمطلوب إحلال العمالة الليبية محل هذه العمالة لأنها تقتطع جزءًا من ثروة المجتمع ونقله إلى الخارج.

حتمية التنمية: المتأمل فى المادة الميدانية وتحليلاتها المطروحة فى العرض السابق يمكن أن يخرج بهذه الفكرة القائلة بحتمية التنمية. لكن ما معنى التنمية عند أفراد العينة؟ معناها ببساطة شديدة القدرة على بناء القاعدة المادية التى تسترشد بالقيم الاخلاقية والروحية المستمدة من العقيدة الإسلامية.

الإنبهار بالنموذج الحضارى للغرب:

تبين من التحليلات السابقة أن أفراد العينة يؤيدون نقل النموذج الحضارى الغربى المتمثل فى العلم والتكنولوجيا والصناعة، لكن مع التوظيف الثقافى

المستمد من العقيدة الدينية الإسلامية.

أخيرًا يمكن أن نصل إلى محددات تمثل خصوصية يكاد ينفـــرد بهـــا المجتمـــع الليبى وتحكم إلى حد كبير تشكيلة المكونات التى تمثل الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا.

أ- غلبة الطابع الريفى والبدوى على البني الاقتصادية.

ب- نقص السكان وانخفاض مهاراتهم.

ج- الاعتماد على العمالة الأجنبية.

د- المساحة الواسعة للأرض.

الهوامش

١- نادية مصطفى الشيشنى، التصنيع والتبعية التكنولوجية فى الدول العربية معـا لتركيز على حالة جمهورية مصر العربية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد ١٩٨١، ص ١١.

2- Kong.a special case of transfer of technology introduction of western management techniques in association, new work,1977,pp.22-23

أشار Kong إلى أن الدراسات أوضحت أن فشل نقل التكنولوجيا إلى العالم الثالث يمكن أن يرجع إلى عجز أبنيتها التحتية ووجد أن فاعلية نقل التكنولوجيـا إلـى العالم الثالث لابد أن يرتكز على وجود أبنية تحتية قوية، تعديل النمط التكنولوجى الوافد ليتلائم مع الإحتياجات الوطنية أو تحويل النظـام المحلـى ليـتلائم مـع إحتياجات التكنولوجيا.

٣- نفس المرجع السابق.

٤- نبيل كامل مرقص، نمط المسكن فى الثقافة النوبية بين التنميـة والإحتـواء، معهـد التخطيط، شعبة التخطيط الإجتماعى والثقافى، بحث مقدم للحصول على دبلوم المعهـد ٧٥ – ١٩٧٦، ص ٩.

٥- حامد زهران، علم النفس الاجتماعى، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٩٧٧ ص ١١٤.

٦- سيد محمد الطواب، علم النفس الاجتماعى، كلية التربية، جامعة الاسـكندرية ١٩٩١ ص ١٢٣

٧- سيد محمد الطواب، نفس المرجع.

٨- سيد محمد الطواب، نفس المرجع.

٩- محمد الرشيد قريش، نقل التكنولوجيا في الوطن العربي، مفهومه ومشاكله وتوجهه، محلية المستقبل العربى ١٩٨٢/٣ ص ٨٥.

١٠- مراد وهبه، مقالات فلسفية وسياسية، مكتبة الأنجلو/ المصرية – القاهرة ١٩٧٧ ص ٢٧٥.

١١- عمر عبد الحى، اقتصاديات ومشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والمالية العامة ١٩٨٢، ص ٤.

١٢- ليونتييف، الموجز فى الاقتصاد السياسى، ترجمة أبو بكر يوسف، دار الكاتب العربى ١٩٧٦، ص ٢٠.

١٣- * للتعرف بشكل أكثر تفصيلاً على الأفكار الواردة فى الإجابة الأولى والثانية يمكن الرجوع إلى المراجع والمصادر التالية:

أ - السيد الحسينى، التنمية والتخلف، سلسلة علم الإجتماع المعاصر.

ب- أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، الرؤية السوسيولوجية، دار الثقافة للنشرو التوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

حـ- اسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

د - هيرمان كان وآخرون، العالم بعد مائتى عام، ترجمة شوقى جلال، سلسلة ثقافية يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يوليو، ١٩٨٢.

١٤- اعتمدنا فى كتابة هذا الجزء "الإطار الاجتماعى والثقافى للمجتمع الليبى" على كتاب د. على الحوات، علم الاجتماع الريفى، الفصل الخامس، وهو كتاب غير منشور، جامعة الفاتح، ١٩٩٤.

١٥- فينان محمد الطاهر، مشكلة نقل التكنولوجيا، دراسة لبعض الأبعاد السياسية

والاجتماعية، تقديم عز الدين فوده، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦، ص ٦٨.

١٦- انطون زحلان، البعد التكنولوجى للوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، من ص ٨-١٦.

* يجب الاشارة إلى أننا اعتمدنا على تجميع المادة الميدانية على بعض طلاب قسم علم الاجتماع، السنة الرابعة، كلية التربية، يفرن، جامعة الجبل الغربى ١٩٩٦.